

الفصل الرابع جمهورية تونس

تونس بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي جزء من الشمالي الإفريقي أو المغرب العربي، وأصغر أقطار المغرب مساحة. وتبلغ مساحتها (١٢٥٠٠٠ كم^٢)، ويبلغ عدد سكانها حوالي سبعة ملايين نسمة. وعاصمة البلاد مدينة تونس، وأهم مدنها بعد تونس مدينة «صفاقس» عاصمة الجنوب، وهي مرفأ تجاري كبير، ومن مدنها «سوسة» المعروفة بآثارها خاصة مساجدها العظيمة، ومن مدنها «بنزرت» الميناء الحربي الشهير، وكذلك مدينة «القيروان» التاريخية المعروفة بمركزها الديني ومبانيها الإسلامية. وهناك مدن أخرى هي «قابس» وقفصة، والمهدية».

وتقع تونس غرب ليبيا، وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوباً، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب والجنوب بلاد الجزائر، وفي الجنوب الشرقي ليبيا، وبذلك يصبح لتونس حدان بحريان وحدان بريان. وتونس بحكم مركزها الجغرافي، وموقعها على البحر المتوسط، وامتداد طرقها الساحلية تربط بين أقطار المغرب بالشرق من جهة، وتصل بين الشرق والغرب من جهة ثانية وهي معبر حساس بين أوروبا والشرق. وموقع تونس هذا جعل بعض الكتاب الغربيين يطلقون عليها اسم «عتبة السلام» وموقع تونس المهم يظهر لنا بعض أسباب ما كان لقرطاجة القديمة من قوة، كما أن ميناء (بنزرت) يتحكم في ممر صقلية، ووسط غربي البحر المتوسط. أما القسم الجنوبي فيها، فهو ممر برى له أهميته.

أما سكان تونس فكانوا في الأصل من البربر الحاميين.

خضعت تونس في تاريخها القديم للفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية لهم على الساحل التونسي أهمها: (أوتيكة) و (سوسة)، ثم بنوا، (قرطاجه) عام ٨٨٠ ق.م، والتي ازدهرت وسيطرت على معظم المدن الفينيقية، وقام بين قرطاجه وروما نزاع مرير دام عدة سنوات انتهى بانتصار روما والقضاء على قرطاجه. ودخلت تونس والشمال الإفريقي في حوزة الرومان من ١٤٨ ق.م. إلى ٤٢٧ بعد الميلاد. وقد حكمت روما تونس حكماً مباشراً وبسطت سلطتها على الأمراء المحليين، وانهار حكم الرومان بعد ستة قرون، ودخل البلاد (الوندال) من سنة ٤٣٩-٥٣٤، ثم زحف البيزنطيون عليها فاحتلوها من ٥٣٤-٦٤٢) وحاولوا أن يسيروا في حكمهم على نهج الرومان فيها، وظلت تحت حكم البيزنطيين إلى أن فتحها المسلمون.

فتح المسلمون أول مرة تونس عام ٥٤٣ هـ في عهد معاوية بين أبي سفيان، ولكن البيزنطيين استردوها، واستقر الحكم العربي الإسلامي في تونس عام ٥٧٢ هـ في عهد الخليفة عبدالمملك بن مروان. ثم خضعت تونس للعباسيين، واستقلت بعد ذلك عن مركز الخلافة الإسلامية بخضوعها للأغالبة (١٨٤-٢٩٧ هـ)، كما خضعت بعد ذلك للفاطميين، وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر خضعت لوالي الفاطميين بلكين يوسف أبو الفتح الصنهاجي (٣٦٢-٥٦٧ هـ) الذي خلع طاعة الفاطميين، ودعا إلى العباسيين في بغداد ولكن الفاطميين أو عزوا إلى قبائل بني هلال وبني سليم بالإغارة عليه فخرّبوا البلاد، وعاد الصنهاجي إلى حظيرة الفاطميين. ثم قامت في تونس دولة المرابطين، وتلتها دولة الموحيدين التي استطاعت التغلب على المرابطين، وطرد النورمانديين من السواحل بعد أن كانوا قد أدخلوها زمن الصنهاجيين.

وبعد الموحيدين قام الحفصيون في تونس من ٦٢٦-٩٨٢ هـ وهم فرع من الموحيدين، وقد جعلوا منها دولة مستقلة زاهرة، وظلت كذلك إلى أن دخلها العثمانيون فأصبحت منذ ٩٨١ هـ ولاية تابعة لهم.

ويلاحظ أن كل ماكان من مظاهر الحضارات في تونس قبل الفتح الإسلامي، قد ترك آثاراً محدودة، مالبثت أن تورات على ممر الزمن على العكس من الفتح الإسلامي الذي أوجد بحق مرحلة حضارية جديدة في تاريخ تونس لانزال راسخة

بتاريخها وآثارها ومنجزاتها وواقعها الحضارى المعاصر.

تاريخ تونس الحديث :

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ أن ضمت إلى العثمانيين عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، إذ استطاع العثمانيون طرد الإسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجد الحسن الحفصي بهم ودخول القائد العثماني (دارغوث باشا) القيروان. واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون، وأسر محمد الحفصي عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، واعتقله بالاستانة حيث توفي، وبذلك انتهى عصر الدولة الحفصية التي حكمت تونس مايقرب من ثلاثائة وخمسين عاماً من ٦٠٥-٩٨٢هـ .

جاء القائد سنان باشا إلى تونس، ووضع نظاماً لحكمها قوامه حاكم مدني هو الوالي ولقب بالباشا يمثل السلطان العثماني، على أن يساعده ديوان استشاري مكون من ضباط عسكريين، وموظف يدير الشؤون المالية يلقب بالباي (وكان المقروض أن هذا النظام يتكون من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقراً في البلاد. لكن الأمور تطورت على غير ما يظن، فلم يلبث الدايات (الداي إبراهيم، الداي موسى، الداي عثمان الذي حكم ١٦ سنة، وهو أشهرهم، والداي يوسف حكم مايزيد على سبع وعشرين سنة) أن استأثروا بالحكم دون الوالي الباشا، فكان أول من تولى من هؤلاء (ابراهيم رودوس) ودام حكم الدايات من ٩٩٩ إلى ١٠٥٠هـ (١٥٩٠-١٥٣٩م) حين ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هي سلطة الباي، وأصبح الحكم في البلاد لهؤلاء البابات. وحكمت منهم أسرتان أولاً هما الأسرة المرادية من ١٠٤٧-١١١٤هـ (١٦٣٧-١٧٠٢م)، وثانيتها الأسرة الحسينية من ١١١٧-١٣٧٧هـ (١٧٠٥-١٩٥٧م). وكان أولى بابيات الأسرة المرادية (اسطا مراد) وقد منحت الدولة العثمانية لقب باشا، ولكنه توفي في السنة نفسها. وتولى الحكم بعده ابنه (حموده) الذي يعد المؤسس الحقيقي لأسرة البابات المرادية. أما أسرة (البابات الحسينية) فكان منشؤها (حسين بن علي تركي) الذي بويع بالولاية عام ١١١٧هـ (١٧٠٥م)، وأصبحت الولاية وراثية من بعده. وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية التونسية في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م).

وكان هؤلاء (البابيات) يحكمون البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية. ولكن كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد. وقد تعاقبت (البابيات) على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم كثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية. والإدارية، وتجلت الصبغة العربية حينها عمل البابات على تحويل المكاتب بينهم وبين الدولة العثمانية إلى اللغة العربية.

ويأتى على رأس البابات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية (أحمد باشا) الذي حكم من ١٢٥٥-١٢٧٢ هـ (١٨٣٩-١٨٥٦م) وفي زمنه بدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني. وقد طلب السلطان من الباي أحمد أن يطبق التنظيمات في تونس. فقام الباي أحمد ببعض الإصلاحات في تونس ومن أهمها: إنشاء مدرسة حربية دعا إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ كذلك مصانع للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وبناء أسطول تونسى اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم. وكذلك شجع الباي نشر العلم وأكرم العلماء وعمل على إلغاء الرق. وأدى التقرب بينه وبين الغرب وبخاصة فرنسا إلى أن لبي دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا. ورجع من هناك معجباً بما شهدته من مظاهر حضارتها المادية. وقد استرعى نظره من ذلك بوجه خاص قصر فرساي. فحاول أن يبنى نظيراً له في بلاده فبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من تونس أسماه «المحمدية».

وقد أدى تورط الباي أحمد مثل هذا الترف ومحاولة التقليد على حساب الشعب إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى إلى وقوع البلاد في أزمة مالية ساعد عليها أن بعض معاوني الباي كانوا من المغامرين الذين سعوا إلى الإفادة من الأوضاع في سلب الأموال، وتكوين الثروات، والتآمر مع الأجانب نظير نسب من الأرباح، ومن هؤلاء (مصطفى خزنة دار) الذي كان وزير مالية الباي، وصهره، (محمود عياد) الذي كان قوى التأثير على الباي وكان مسؤولاً عن مشتريات الحكومة، وترتبط به (مصطفى خزنة دار) مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. مما أدى إلى قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع (محمود

عباد) في النهاية أن يحدث متاعب للبلاد بعد أن أثرى وهرب إلى فرنسا، وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة مما اضطر الباي إلى إيفاد خير الدين التونسي المصلح الكبير إلى فرنسا لمقاضاته. وقد اقتضى الأمر إقامة خير الدين ثلاث سنوات في فرنسا وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه قبل أن تتمكن الحكومة التونسية من حسم الأمر بالتغلب على محمود عياد.

وبعد وفاة أحمد خلفه أخوه محمد باي الثاني من سنة ١٢٧٢-١٢٧٦هـ (١٨٥٥-١٨٥٩م) فسار على منوال أخيه. ولم يمكن يملك غير هذا. فالأمور كانت تتطور بالتدرج إلى تدخل فرنسا في البلاد وفرض سلطانها عليها. وقد أصدر محمد باشا «عهد الأمان» في عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م)، ويتضمن إحدى عشرة مادة، ويضمن فيه الباي حقوق الرعية، وأمانهم على أحوالهم وكرامتهم وأعراضهم، كما أنه يضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلى في مواد هذا الأمان، فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، حيث لاضرورة لذلك إذ أن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل. وأكد حقوق الذميين وصانها. وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقاً مطلقاً في الاتجار، وإمتلاك العقار، والأراضي لا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد في تلك الحقوق. الظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار بفتح أبواب البلاد على مصراعها أمام الأجانب لم يكن ليرضي أبناء تونس، ومن هنا وجدنا أن قناصل الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلى به العهد، كما كان الأسطول الفرنسي مرابطاً في ميناء «حلق الوادي» ليسند الباي فيما لو قامت معارضة لعهد الأمان هذا.

لم يخل عصر محمد من بعض الأعمال الإصلاحية، فقد أدخل الطباعة بالحروف، وكانت على الحجر من قبل ذلك، ونقل للعاصمة بالأنابيب مياه «رغوان»، وكان من أعماله الموفقة تعيين خيرالدين التونسي وزيراً للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية، وإدارية عظيمة أهمها إصلاح ميناء «حلق الوادي» وأنشأ مصنعاً لبناء السفن وإصلاحها.

توفي محمد باي وخلفه أخوه محمد الصادق باي من ١٢٧٦-١٣٠٠هـ (١٨٥٩-١٨٨١م) وفي أيامه بقى خيرالدين في منصب الوزارة، وكان من أعظم

أعمال هذا الوزير أنه عدّل بعض مواد عهد الأمان الذي صدر في زمن الباي محمد، وحاول أن يمهد السبيل لحياة دستورية في البلاد، ولكن الإصلاحات الدستورية تمخضت عن إصدار دستور سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٦١م)، وهذا الدستور عرف سلطة الباي، وكذلك نص على وراثة العرش، كما قضى بتشكيل مجلس استشاري مكون من ستين عضواً يعينه الباي لمدة خمس سنوات. واعترف الدستور بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وأكد مبادئ عهد الأمان. وقد عاون هذا المجلس الباي في إعداد القوانين، والميزانية شرط أن يوافق عليها. وقد تم بالفعل تعيين المجلس، وكان خير الدين رئيساً له، لكن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق الكثير من الإصلاح بسبب سيطرة الباي عليه وشغل أعماله، ولأن فيه تجاوزاً أحياناً لحدود الشرع الأمر الذي جعل العلماء يعارضونه، وفعلاً علّق الباي العمل بالدستور بعد أن ثارت ضده القبائل عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤م).

ووجهت تونس مصاعب عديدة بسبب تراكم الديون على الدولة تماماً كما حدث في مصر والدولة العثمانية. واضطر رئيس المجلس الكبير - كما أشرنا - خير الدين باشا إلى الاستقالة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢م) وعلّق الدستور عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤م). وشكلت عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٨م) لجنة دولية مالية ضمت ممثلين عن تونس، وفرنسا، وإيطاليا برئاسة ممثل تونس خير الدين. ولكن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاستقال عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦م) وقصد استانبول (حيث عينه السلطان عبدالحميد صديقاً أعظم «رئيس الوزراء» في ٢٢ محرم ١٢٩٦ هـ (١٥ كانون الثاني ١٨٧٩م) تاركاً تونس تتخبط في مشكلاتها السياسية والمالية. وازداد عزم فرنسا آنذاك على احتلالها.

مقدمات التدخل الفرنسي في تونس :

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جاراتها تونس ومراكش. وتنازع السياسة الفرنسية عاملان هما: الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر، وكرهها لقيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس، لذا عمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني في شؤونها.

صممت فرنسا على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها. فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل. وأحياناً تهدد بلغة سياسية عنيفة. وادعى الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له. تسك فيها النقود باسم السلطان، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه، وتقدم مساعدة عسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب. كما أن المعاهدة العثمانية الفرنسية المؤرخة ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية. واستندت الدولة العثمانية إلى عدة حوادث أظهر فيها الباى ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم، واصدار مراسيم بتعيين الولاة الذين تعاقبوا على الحكم. أما فرنسا فقد استندت إلى عدة حالات تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان. فقد أرسلت الدول إنذاراً إلى باى تونس بازالة القرصنة في أواخر عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) سلم إلى الباى مباشرة، كما أبرم الباى معاهدة مع ملوك سردينيا وصقلية عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م)، كذلك سلمت حكومة الباب العالي بتاريخ ١٢٨١/٦/٢٥هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٤م) بضرورة إبقاء الحالة على ما هي عليه في تونس. ولم تعترف فرنسا بمرسوم ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) الصادر لباى تونس، وسارعت إلى اعتباره لاغياً وليست له قيمة قانونية.

وعملت فرنسا على دعم استقلال البايات عن الباب العالي ودعم نفوذها في تونس. فاستقبلت الباى أحمد باشا استقبال الملوك، وتبادلت وإياه الأوسمة. وازداد النفوذ الفرنسي في تونس حتى أن الباى عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره. وشكا قناصل إنكلترا دوماً من ان نفوذ القنصل الفرنسي كان أكبر بكثير من نفوذهم. وأرسلت فرنسا إلى تونس عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٤م) قنصلاً قديراً اسمه «وستان» ليصلح ما فسد أثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) فنجح نجاحاً كبيراً.

وتدخل المستشار الألماني «بسمارك» في قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى إفريقية فأيد مطالب فرنسا في تونس وحمل انكلترا على تأييدها عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) وصرح أوائل عام ١٢٩٦هـ للسفير الفرنسي «أن الكمثرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباى، وعدم المجاملة هو

العامل الأساسي في نضج المسألة. وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجر لمدة طويلة». وحمل بسمارك على مشاكسات الباي «ذاك الحاكم الصغير المتبرير». واتصل بسمارك بإنكلترا لإعادة الصفاء، بينها وبين فرنسا وحملها على نقل قنصلها في تونس الذي كان يقاوم أطماع الفرنسيين.

وبدأت إنكلترا بتأييد أطماع فرنسا في تونس. فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م)، أن تونس «امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص. وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابياً، ثم عاد فأعلن بصورة سريعة أن افعلوا في تونس ما ترونه ملائماً. فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس. وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد».

وحذرت بريطانيا في عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) فرنسا بأن عليها أن تعتمد على نفسها في حالة اعتراض إيطاليا، ولكن أظهرت في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر والرسالة «الحضارية العظيمة التي تقوم بها» وأقرت إعطاء فرنسا نفوذاً عظيماً في تونس لان «إنكلترا ليست لها مصالح خاصة في البلاد». هذا فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا في محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية. وبدأت فرنسا محاولتها للحصول على موافقة إيطاليا على مشروعات فرنسا في تونس. وحاولت أن تطمئن إيطاليا، فأخبرتها بأنها ستعترف مقابل ذلك بحق إيطاليا في الاستيلاء على بلاد أخرى. وحذرتها في الوقت نفسه، وأندرتها بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة. ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في تونس، وأرسلت ممثلاً بارعاً إلى تونس لإقناع الباي بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعلان بنزرت ميناءً حراً، ولكن الباي رفض كل ذلك. وأرسلت إيطاليا عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) قنصلاً قديراً أصبحته بمظاهرة عسكرية للتأثير على الباي. وتمكن هذا القنصل من حمل الباي على رفض مشروع حلف دفاعي عرضته عليه فرنسا في صيف عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م). وبدأت إيطاليا حملة دعاية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقيا، ودب الذعر في تونس إثر انتشار هذه الأخبار والشائعات. فذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنكلترا أهدت

تونس إلى فرنسا، فلجأ الباي إلى القناصل مستفسراً، فحاول القنصل البريطاني أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس. وشجّع قنصلا إيطاليا وبريطانيا الباي عن الوقوف في وجه مطامع فرنسا مدعين أن فرنسا تريد إرهابه ولكن حالتها الداخلية لاتسمح لها بالقيام بمغامرات. إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها فأنتهت خدماته بعد عام إرضاء لفرنسا.

وبدأ لفرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المصاعب. فإيطاليا تحاول مساعدة إنكلترا في البحر المتوسط، والسلطان عبد الحميد يجعل لها متاعب، وفكرة الجامعة الإسلامية تنتشر بسرعة وتهدد مصالح فرنسا حتى في الجزائر. ووصلت قوة فرنسية في نهاية عام ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠م) إلى قرب العاصمة التونسية، ومنح الباي مهلة أربع ساعات للتفكير فوق مضطراً على معاهدة (باردو) في عام ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠م).

ولكن قامت ثورة في جنوبي تونس ضد الوضع الجديد أخذها الفرنسيون بسهولة، وفرضوا معاهدة المرسى في ١٣٠٠ هـ (١٨٨١م). وقد منحت فرنسا في المعاهدة الأولى حق الاشراف على الشؤون العسكرية، والخارجية، والمالية، وحق تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس يكون حلقة الوصل بين تونس وفرنسا. أما المعاهدة الثانية فقد تعهد الباي بموجبها بقبول الإصلاحات الإدارية، والقضائية، والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية. واحتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء لاسيما وأن انكلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر، وثبتت حكمها في قبرص. ولكن بينما اعترفت انكلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على كل من مصر وقبرص، لم تعترف فرنسا للسلطان بأى سلطة في تونس. وأخيراً تنازل الأتراك عن تونس في معاهدة لوزان ١٣٤١ هـ (١٩٢٣م).

أما إيطاليا فانها غضبت لأن فرنسا سبقتها إلى تونس، ولكنها اعترفت أخيراً بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٣١٤ هـ (١٨٩٦م) مقابل الامتيازات التالية:

١ - تتمتع إيطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباي سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨م).

٢ - يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية.

- ٣ - تضمن المساواة بين الفرنسيين في الحقوق في تونس لاسيما حق ممارسة المهن الحرة، وتشكيل الجمعيات والمدارس.
- ٤ - للايطاليين الحق بالهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين والطريرف أن مجلس النواب الفرنسي رفض في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) تصديق معاهدة (باردو).

تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨ - ١٣٧٦هـ ١٨٨٠ - ١٩٥٦م).

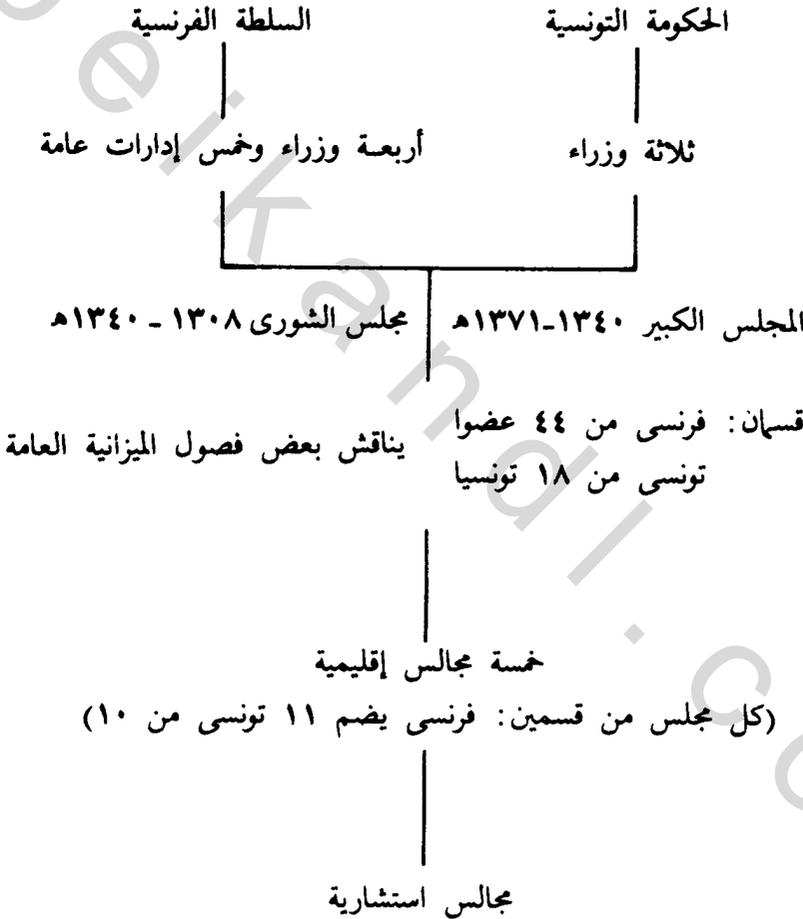
لم يرد في معاهدة (بارود) ذكر الحماية بل نصت مادتها الثانية على أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت، إلا أن الوزير المقيم الذي ورد ذكره في المادة الخامسة أصبح بمثابة وزير خارجية تونس بموجب مرسوم الباي الصادر في ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)، وتخلّى الباي عن سيادته في الشؤون الخارجية لفرنسا، وشرعت فرنسا بانتزاع سلطات الباي وحكومته، وتركيزها في أيدي المقيم. فقد صدر مرسوم جمهوري فرنسي في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) ربطت بموجبه المصالح الفرنسية في تونس بالمقيم وألحقتها بفروع وزارات الجمهورية كذلك فرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم، ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

١ - إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات وسجلات الدولة.

٢ - عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة.

وزيدت صلاحياته فعهد إليه بالإشراف على الشرطة عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) والإسعاف والسجون عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) واستمرت صلاحيات أمين السر العام بالازدياد إلى أن نشب الخلاف بينه وبين المقيم فألغى المنصب في أواخر عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م). وأحدث منصب المدير العام للدخالية، والمدير العام للعدل. وأعيد إنشاء المنصب في ١٣٥٢هـ (١٩٣١م) وزيدت صلاحياته بحيث عهد إليه تنسيق كافة الأعمال في الإدارة التونسية. وفي ١٣٦٢هـ (١٩٤١م) أصدر الجنرال «جيرو» مرسوماً عين بموجبه أمين السر العام، وبذلك انتزع من الباي سلطة تعيين أمين السر العام.

وبقي الباي، في ظل الحماية، صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى. وتمتع المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي والعالم الخارجي. وتمتع المقيم بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في ٢٠ ذي الحجة ١٣٠١ هـ (١٠ تشرين أول ١٨٨٤ م) بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وعدت أوامر الباي غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم.



مجالس القيادات - انتخابية استشارية تونسية العضوية

وقد أسس مجلس الشورى سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠م) ليحل محل المجلس الكبير الذي حلّ عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٤م) وينظر في شؤون الميزانية. وعين المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية، والمزارعين، وأعضاء المجالس البلدية. وعين المقيم العام في ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م) عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد التونسيين في المجلس ثمانية عشر عضواً، ومنح الفرنسيون حق انتخاب ممثلهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضواً. وانقسم المجلس عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠م) إلى قسمين واحد فرنسي، وآخر تونسي يجتمع كل منهما وحده وألغي مجلس الشورى عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢م)، وشكل مجلس جديد دعي بالمجلس الكبير. وانقسم هذا المجلس بدوره إلى قسمين: فرنسي، تونسي. وضم القسم الفرنسي ٤٤ عضواً، تنتخب منهم الفرق التجارية والزراعية ٢١ عضواً، ويتنخب الباقون من قبل الجالية الفرنسية، بينما ضم القسم لتونسي ١٨ عضواً معيناً. وطرأت تغييرات على المجلس، فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر في عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨م) فأصبح عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً، وعدد التونسيين ٣٦ عضواً. وزيد عدد الأعضاء ثانية عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣م) إلى ٥٦ فرنسياً و٤١ تونسياً، وتساوى الفريقان عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م). وتوترت العلاقات بين التونسيين والفرنسيين في المجلس، فقدم الفرنسيون استقالاتهم عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠م) احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية، وتوقفت أعمال المجلس الكبير في عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م).

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية. ولم يبق بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير مناصبي الوزير الأكبر، ووزير القلم والاستشارة. وقام المقيم العام بعد عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨١م) بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهام وزير الحربية. وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) أمين سرّ عام فرنسي يعينه الباي، ويوافق عليه المقيم، ولكن بعد ١٣٦١ هـ (١٩٤٢م) سلبت فرنسا من الباي حق تعيينه إذ عين بمرسوم فرنسي. وبعد أن اشتد الوطنيون التونسيون بالمطالبة بفصل السلطات وجعلوه مطلباً وطنياً رئيسياً، تساهل الفرنسيون، وحققوا للتونسيين هذا المطلب فأحدثوا

عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١م) وزارة عدل تونسية. واغتتم الباي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١م) فرصة ضعف فرنسا فشكل وزارة وطنية برئاسة «محمد شنيق» ضمت كلاً من الدكتور الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد، والصالح فرحات عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أن الوزارة لم تعمر طويلاً وسقطت بعد عام إثر دخول قوات الحلفاء الى تونس، وبدأ عهد ازدياد النفوذ الفرنسي واضطهاد الوطنيين. ولكن فرنسا عادت فوافقت عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م) على إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وشكلت بعد عام وزارة مختلطة من ستة تونسيين، وسبعة فرنسيين، وألغيت صلاحيات أمين السر العام الواسعة. وازداد الوزراء التونسيون جرأة فأقدم رئيس الوزراء «محمد شنيقة» على توقيع شكوى إلى مجلس الأمن قُدِّمها لهيئة الأمم المتحدة صالح بن يوسف، محمد بدر. وعرضت فرنسا كترضية للتونسيين زيادة عدد الوزراء التونسيين، وإلغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين، وجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة. وما جاء عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤م) حتى كانت الوزارة التونسية قد أصبحت كلياً مؤلفة من تونسيين.

هذا ما كان من سيطرة فرنسا على تونس من الناحية السياسية، ولكنها سيطرت أيضاً على كافة النواحي الأخرى من اقتصادية وثقافية واجتماعية. ومن الناحية الاقتصادية سيطرت فرنسا على الاقتصاد التونسي، ومصادر الثروة في البلاد، فاستولت على أملاك الدولة من الأرض البور، ثم استولت على الغابات، والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أراضي القبائل والأوقاف، وسلمت هذه المساحات الشاسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين، وعمدت إلى الثروة المعدنية فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها والحصول عليها، وركزت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية، ووضعت نظاماً جمركياً جعل تونس بموجبه سوقاً للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعل صادرات تونس لاتتجه إلا لفرنسا.

واحتضنت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوروبية، ومنحتهم الجنسية الفرنسية ليكبر عدد رعاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعاية على حساب شعب تونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهمة

كل المنشآت العمرانية، والثقافية، والصحية. حتى أنه خصص أكثر الميرانية التونسية للموظفين. فقد بلغ عدد الموظفين في عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م) ٦٩٦, ٣١ موظفاً منهم (٢٢) ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، ويتقاضى الموظفون ٨٢٪ من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام. وكانت فرنسا تحت التونسيين على التجنس حتى يحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين، إلا أن الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على هذه النداءات.

وفي الناحية العملية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، كما اتجهت لنشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير، وقطعت الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت، وانقضت أكثرها ولم يبق إلا جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، وفرضت فرنسا الأجكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاماً صادرت خلالها حرية الفكر وحرية النشر والاجتماع، إلا ما يؤيد أغراضها، ويحقق أهدافها.

وهكذا عبرت تونس مدة طويلة من الزمن، وهي تتلظى بنار الاستعمار الفرنسي، وتكتوي بلهبية، حتى هب أهلها يناضلون للحرية والاستقلال، ذلك النضال الذي أتى ثماره وحقق لشعب تونس ما هو جدير به من حرية واستقلال.

كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال :

بدأت الحركة الوطنية في تونس، كما بدأت في مصر، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درسوا في جامعات الغرب. وتزعم هذه الحركة في تونس (على أبو شوشة) الذي أصدر جريدة (الحاضرة) فاجتمع حولها كتلة من الشباب المثقف تنادي بتقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية. وهذا يشبه ما فعله مصطفى كامل في مصر الذي أصدر جريدة (اللواء). وبعد عامين ألف (علي باس حمبه) حزب المقاومة، وأصدر جريدة التونسي الناطقة بالعربية والفرنسية، ودعا إلى مقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسيين، وبعد أن قامت عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨م) ثورة تركيا الفتاة (حزب الاتحاد والترقي) غير الحزب التونسي أسمه فأصبح حزب تونس الفتاة. وعهد إلى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة التونسي. وساهم هذا الحزب بكل قواه في تأييد نضال طرابلس،

والجزائر، كما أيد ثورة قامت في تونس عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١م) بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدي عبر مقابر المسلمين فنار أهل تونس إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة، ونفت كذلك كلاً من (علي باش حبه وأخاه محمداً، وبشير الأصفر، والثعالبي، وحلّت حزب تونس الفتاة. وذهب علي، وبشير، والثعالبي إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً للوزارة الخارجية التركية. أما (محمد باش حبه) فقد قصد جنيف، وأصدر فيها عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦م) مجلة (المغرب) للدفاع عن قضايا المغرب العربي، والتي توقفت عن الصدور عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م) بسبب انقطاع المدد المالي من استانبول.

حاول الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى إحياء حزب تونس الفتاة، والدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية. فقصد باريس عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٩م) على رأس وفد تونس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، كما قدم مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وفي تونس استقبل المقيم العام في ١٣٣٧ هـ (١٩١٩م) وفداً من أعيان تونس، قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، كما قدم هذا الوفد مذكرة مماثلة للباي في العام نفسه. وأسس هؤلاء الأعيان حزب الدستور الحر التونسي، وأصبحت مذكرتهم هي أهداف الحزب. وهذا يشبه ماحدث في مصر قبل ذلك بنصف عام عندما تقدم أعيان مصر بمطالب للمندوب البريطاني ثم أسس هؤلاء حزب الوفد، وأصبحت مطالب الأعيان هي أهداف الوفد. وهكذا فإن الشبه كبير في طريقة تكوين وتطور حزب الوفد المصري، وحزب الدستور التونسي.

ولكن الحركة الوطنية في تونس بدأت تتطور تطوراً مختلفاً عن تطور الحركة في مصر، فبينما مالت الحركة الوطنية في مصر إلى التطرف والعنف فأصبحت تنشد الاستقلال التام، بدأت الحركة الوطنية التونسية التي طالبت (ولسن) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا، وتنشد مساعدة، وعطف الأحزاب اليسارية في فرنسا. وكان باي تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر. وقدم الوطنيون في مطالبهم الوطنية المتواضعة التي طالبوا فيها بما يلي:

١ - تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية وتونسية) لها صلاحيات واسعة لاسيما في القضايا المالية.

٢ - تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.

- ٣ - الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية فصلاً تاماً.
- ٤ - منح التونسيين حق إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ومساواتهم بالفرنسيين.
- ٥ - المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب.
- ٦ - تشكيل مجالس محلية منتخبة.
- ٧ - جعل التعليم إجبارياً.
- ٨ - منح التونسيين حق شراء أرض الدولة.
- ٩ - منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة.

ويلاحظ أن هذه المطالب لا تتعرض لذكر الاستقلال، بل تقرر للفرنسيين بحق الاشتراك في حكم تونس. وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين بِنصيب عادل من خيارات بلادهم.

ولم تستجب فرنسا لهذه المطالب المعتدلة. وقصد باريس في أواخر عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وفد تونسي لم يستطع أن يحقق شيئاً كما فشل وفد (الثعالبي) في إسراع صوت تونس في مؤتمر الصلح، فاكتفى بإصدار كتاب بالفرنسية سماه «تونس الشهيدة». وعاد الأعيان التونسيون (وفد الأربعين) فقدموا مطالبهم ثانية للباي وللمقيم الجديد لوسيان (الذي خلف فلانندان منتصف عام ١٣٤٠هـ) وشجعهم الباي ورحب المقيم بأكثر من هذه المطالب مع إبداء تحفظات بالنسبة للطلبين الأولين. وحقق المقيم المطلب الثالث حينها وافق في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) على تأسيس وزارة عدل تونسية، كما نفذ بعض المطلب التاسع فسمح للثعالبي بالعودة إلى تونس وألغى حالة الطوارئ التي أعلنت منذ ١٩١١هـ (١٩٢٩م) وسمح لأكثر من عشرين صحيفة وطنية بالصدور.

وظهر الحزب الحر الدستوري بصورة رسمية بقيادة (عبدالعزیز الثعالبي) و (بشير الأصغر) وضم هذا الحزب عدداً من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وكلهم من أنصار الوحدة العربية الإسلامية. وأظهر الحزب بصورة خاصة عداوة للصهيونيين تطور إلى اضطرابات دامية ضد اليهود في صفاقس في ٣ و٤ ربيع الثاني عام ١٣٥٢هـ (٢٥ و٢٦ تموز ١٩٣٣م)، كما حدثت اصطدامات أخرى مع اليهود

عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٦م). ولكن الحزب لم ينجح في الحصول على مطالبه من الفرنسيين الذين عادوا فلقأوا إلى القوة في قمع الحركة الوطنية. وقاد المقيم في ١٨ شعبان ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٤/١٥م) مظاهرة عسكرية كبيرة وأجبر الباي على الرضوخ وعلى اقصاء الوطنيين من قصره وزار الكسندر ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية تونس في آخر شهر شوال فلم يحدث ما يعكس تلك الزيارة.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٥ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٦/٩٢م) عزمها على ادخال إصلاحات في تونس. ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي في الرابع والخامس من تموز وأبدى النواب رغبتهم بالألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا واستمرار تشجيع استيطان الفرنسيين في تونس وأصدر المقيم في ١٣ تموز كما أصدر في ١٤ قرارات بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشاري وكذلك أحدثت مجالس محلية للبلدية لا والمقاطعات، وتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر العام كما عقد المجلس أول اجتماعاته بعد اجراء الانتخابات.

وخابت آمال الوطنيين ولم يقبلوا هذه الإصلاحات. ولجأ الفرنسيون إلى الشدة فعطلوا الصحف ومنعوا الاجتماعات واعتقلوا زعماء الحركة الوطنية، وفر الثعالبي إلى مصر حيث بقى منفياً حتى عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م). وترغم حركة الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعمارة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات، وعيسى الدين القليبي، وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين ولاسيما الشيوعيين.

وثارت مشكلة جديدة بدأت أواخر ١٣٣٩ هـ (١٩٢١م) حينما شرع الفرنسيون بتطبيق قوانين جديدة للجنسية. فقد الحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجردوا من الرعوية التونسية إذا كان جدهم من مواليد تونس وذلك بموجب قانون (١٩٢١/١١/٨م). وعاد الفرنسيون فأصدروا قانوناً في (١٩٢٣/٣/٢٠م) منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية. وقام المسلمون التونسيون الاتجاه الجديد وقاطعوا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية واعتبروه مارقاً من الإسلام ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين. ولما شعر المسلمون التونسيون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بحراجه وضعهم شكلوا اتحاداً أقسم اعضاؤه بالله على السعي لاستعادة الجنسية التونسية. وقدم الاتحاد مذكرة إلى الباي رجوا فيها

وساطته لاستعادة الجنسية التونسية . . . ولكن المقيم العام الفرنسي والجالية والصحف الفرنسية حملوا حملات عنيفة على هذه الفئة واتهموها بالمروق. وغدت هذه الفئة محتقرة من الفرنسيين والتونسيين. ورفضت الجماهير التونسية محاولات لدفن هؤلاء في مقابر المسلمين.

وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا في عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)، وأرسل الحزب الدستوري وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة (هريو) وعرض مبادئ التسع. ولكن (هريو) رفض مقابلة الوفد، فاكتمى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد. كما قدم الحزب الإشتراكي مطالب شبيهه بمطالب الحزب الدستوري. فوعد رئيس الوزراء بدراستها وتتلخص هذه المطالب - التي تعترف لفرنسا بحقوق أساسية في تونس ولم تطالب إلا بالمساواة مع الفرنسيين بما يلي:

- ١ - المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير والاشتراك معهم في انتخاب المجلس.
- ٢ - إعطاء المجلس حق الاقتراع على الميزانية ومراقبة المصروفات.
- ٣ - أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري.
- ٤ - الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ٥ - مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين.
- ٦ - حرية الصحافة والاجتماع.

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب. وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة المدنية. وأثبت نضال تونس أن لا أمل لبلد عربي بالحصول على أمانه عن طريق المفاوضات والإقناع.

انتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور، فقد أصدر الشاذلي خير الله جريدة صوت التونسي عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) واشترك في تحريرها المحامي الشاب الحبيب بورقيبه الذي درس المحاماة في باريس ودخل معترك السياسة والصحافة في تونس إثر عودته، وعقد الشباب في ٨ جمادى الآخرة عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠/١٠/٣٠ م) مؤتمراً للحركة الوطنية وانتخبوا هيئة

للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبو رقية وأخيه والدكتور محمود المطيري والطاهر صفر. وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الاحتلال. ونقل أبو رقية والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولي حينما عرضاها في مؤتمر حقوق الانسان الذي انعقد في (فيشي) في ذي الحجة ١٣٤٩ هـ (أيار ١٩٣١م). وعاد أبو رقية فأصدر جريدة العمل التونسي عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢م) وبدأ نجمه بالبروز.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في (أيار ١٩٣٣م)، فانعقد المؤتمر (قسم الجبل) ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابياً منتخباً ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي. وأعلن المؤتمرون أن سياسة التعاون التي اتبعتها الحزب كانت غير مجدية، لذا تبني الحزب الأهداف التالية وسعى إلى تحقيقها:

- ١ - مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً.
- ٢ - حكومة مسؤولة أمام المجلس.
- ٣ - فصل السلطات الثلاث.
- ٤ - قانون تونسي واحد يطبق على كافة المقيمين في تونس.
- ٥ - حريات عامة.
- ٦ - التعليم إجباري.
- ٧ - حماية الاقتصاد الوطني.

وقرر الشباب الانفصال نهائياً عن حزب الدستور بعد أن يشوا من إمكان التعاون مع رجاله من الرعيل الأول، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة قصر الهلال التونسية في مطلع عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م). وتبنى الأعضاء مبادئ مؤتمر الجبل ومبدأ الاستقلال على مراحل. وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم حزب الدستور الجديد برئاسة الدكتور الماطري كما أصبح الحبيب بورقيبه أميناً عاماً للديوان السياسي للحزب. وضم الحزب شباباً مندفعاً أمثال صالح بن يوسف، الطاهر صفر، وعلى البهلوان، ومنجي سليم، ويوسف الرويسي، وجلولي فارس. وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل. ولكن فرنسا غيرت المقيم، فاعتقل المقيم الجديد زعماء الحزب بعد خمسة شهور من تشكيله، وتلا ذلك

اضطرابات خطيرة في تونس بينما استمر اعتقال الزعماء حتى عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م) بادر الزعماء بعد اخلاء سبيلهم إلى عقد مؤتمر حزبي في الهواء الطلق في صيف عام ١٩٥٥ هـ (١٩٣٦م)، ثم قصد الحبيب بورقيبة باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية والتي استجابت وأرسلت مبعوثاً من قبلها لدرس الأوضاع. فاقترح إصلاحات معينة ولكن عارضها الفرنسيون.

وشكل الحزب الدستوري الجديد بالخلاف مع حزب الدستور القديم طوال عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م)، ولكنه استأنف نشاطه ضد المستعمرين في العام التالي. ولا شك أن مناهج حزب الدستور الجديد كان أوسع من مناهج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية، وبخاصة لأن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة، فأصبح يمثل حركة شعبية شاملة لا يقتصر نشاطها على أبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن وإنما يمتد ليشمل الكادحين وأبناء الطبقة العاملة في المدن والقرى، وكان للحزب تنظيم دقيق، وله مركز رئيسي يوجه سياسته. وفروع منبثة في أنحاء البلاد بلغ عددها ٤٥ فرعاً، تعمل على نشر مبادئ الحزب. وتوعية الشعب بالقضية الوطنية وبلغ عدد أعضائه قرابة ثلث مليون عضو، والحزب بصورته الجديدة كان أكثر تنظيمياً وإحكاماً من سابقه، يلائم روح العصر. ويمتاز قادة هذا الحزب بأنهم يجمعون بين الثقافتين العربية والغربية الحديثة، وترضى عنه سرّاً فرنسا لاتجاهه العلماني وأخذت تقويه وتظهره، والشعب لا يعرف ما يدور في الخفاء، لذا كان يبدي تأييده لهذا الحزب رغم ارتباطه.

اعتقلت السلطات الفرنسية جميع أعضاء الحزب الدستوري الجديد في عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨م)، وأعلنت الأحكام العرفية، وحل الحزب أيضاً في العام نفسه. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب في تونس قد حلت، وتعمل في السر، وزعمائها في المعتقلات، ولكن بعد أن استسلمت فرنسا في منتصف عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) نشطت الأحزاب مرة أخرى. فقدم حزب الدستور الجديد طلباً إلى الباي طالب فيه بإنهاء المعاهدة وإخلاء سبيل المعتقلين، فبادرت سلطات (فيشي) إلى اعتقال (الحبيب ثامر) ورجال المكتب السياسي للحزب.

ولكن اعتلاء الباي محمد المنصف عرش تونس في ٢٥ جمادى الأولى عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤٢/٦/١٩م). والاحتلال الألماني لتونس في أواخر العام نفسه غير الموقف. فقد قدم الباي الجديد إلى المقيم العام مطالبه الستة عشر التي وضعها له حزب الدستور الجديد. واغتنم الباي فرصة احتلال الألمان لتونس وضعف النفوذ الفرنسي ليعهد إلى محمد شنيق بتشكيل وزارة وطنية ضمت المطيرى وصالح فرحات كممثلين للدستور الجديد والقديم. وأصدر حزب الدستور الجديد جريدة أفريقيقا القناة، كما أشرف أحد أعضائه، يوسف الرويسى، على فتح مكتب المغرب العربى في برلين وإصدار جريدة المغرب العربى. وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة.

ولكن احتلال الحلفاء لتونس في عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) قلب الأوضاع، فقد خلع الفرنسيون الباي المنصف ونفوه وعينوا أميناً عاماً يتمتع بأكثر صلاحيات الباي. وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين وغدا من السهل اتهام أى وطنى بالتعاون مع المحور لإعدامه. وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الإعتقال أو القتل إلى القاهرة ودمشق. وجعل أبو رقية القاهرة مركزاً لنشاطه ١٣٦٤-١٣٦٨ هـ (١٩٤٥-١٩٤٩م).

وبرز في ميدان النضال في هذا الوقت نقابات العمال. وكان العمال التونسيون من قبل قد انخرطوا في الاتحادات الفرنسية. وفي ربيع عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م) عاد الدكتور محمد على بن المختار القابسى من ألمانيا بعد أن اختص بالاقتصاد وأسس جمعية التعاون الاقتصادى التونسى ونقابة عمال الرصيف. وقررت لجنة عمالية إنشاء اتحاد عموم عمالة تونس كما انتخبت محمد على أميناً عاماً للاتحاد. وبادر الفرنسيون إلى حل الاتحاد عام ١٢٤٣ هـ (١٩٢٥م). وبقيت منحلة إلى أن أعيد تشكيل نقابات عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م) ولكنها حلت بعد عام. وأخيراً برز أحد عمال النقل في صفاقس المدعو (فرحات حشاد) وتمكن من تأسيس الاتحاد العام التونسى للشغل سنة ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م). كذلك تأسس الاتحاد العام الزراعى وانضم الاتحادا إلى النقابات الحرة لا إلى اتحاد النقابات الشيوعى، كما أيد سياسياً حزب الدستور الجديد.

واستعادت الأحزاب السياسية نشاطها بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع

النقابات. لها سيموا أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بعود تقرير المصير. وعقدت الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمراً وطنياً ليلة القدر في ٢٦ رمضان ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦/٨/٢٣ م)، وتبنوا ميثاقاً جاء فيه أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل. لذا وجب السعي لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وبادرت السلطات الفرنسية إلى اعتقال الزعماء المجتمعين، فأعلن فرحات حشاد الإضراب العام. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التساهل فغيرت المقيم الفرنسي (ماست) واتبعت سياسة مسالمة، فألغت مرسوم صلاحيات الأمين العام وشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة مصطفى الكعك.

وخطت فرنسا خطوة جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين. فقد وافقت على تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (١٧ آب ١٩٥٠ م) ضمت صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد والسيد محمد بدره رئيس اتحاد الغرف التجارية التونسية. وبدأت الوزارة مفاوضاتها مع فرنسا لحل الخلافات المعلقة. وهاج الفرنسيون في تونس، واحتجوا وقدم الأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير استقلالهم من المجلس، وهدد زعيمهم باعلان العصيان المدني. ورحب أبو رقيه بالتعاون مع فرنسا وقدم مطالبه السبعة والتي جاء فيها:-

- ١ - إعادة سلطات الباي.
- ٢ - تشكيل مجلس وزراء كل أعضائه من التونسيين.
- ٣ - إلغاء منصب الأمين العام
- ٤ - إلغاء مناصب المستشارين الإداريين للمقاطعات وعددهم ١٩.
- ٥ - حل الشرطة.
- ٦ - احداث مجالس بلدية منتخبة.
- ٧ - تشكيل مجلس نواب منتخب يضع دستوراً ويقر معاهدة مع فرنسا.

تبنت الوزارة الوطنية هذه المطالب وكذلك الباي ورفعت إلى الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لهذه المطالب أو بعضها أو كلها وأخيراً رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب.

ونشطت الحكومة التونسية في عرض قضيتها على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في ١٣٧١ هـ (أواخر عام ١٩٥١م) لكنها لم تنجح في إدراج القضية، وأخيراً نجحت تونس في إدراج القضية عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م) لكن هذا لم يتمخض عن شيء ايجابي نظراً لمقاطعة مندوب فرنسا للجلسات.

ولجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمقاومة الإرهاب والعنف الفرنسي بمثله بعد أن ثبت فشل النضال السياسي. وشكلت فرق النضال التونسية التي لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف، وتخريب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال. وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس في عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣م) فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل. واضطرت فرنسا لإزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأي العام العالمي إلى التراجع فأعلن مندوب فرنسا رئيس الوزارة الفرنسية في رجب ١٣٧٤ هـ (أذار ١٩٥٤م) منح تونس الإستقلال الذاتي فشكل طاهر بن عمار وزارة وطنية. واشترط مندوب فرنسا سبعة شروط بالإضافة إلى شرط الاستسلام للمجاهدين فوجب أبو رقية بالشروط السبعة وحث المجاهدين على الاستسلام، وأيده في هذا الموقف مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس. ولبى نداء الاستسلام ثلاثة آلاف مجاهد. أما الشروط السبعة فهي:

- ١ - استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.
- ٢ - قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية الأولوية.
- ٣ - جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا وإرسال البعثات إلى فرنسا وذلك وفق اتفاقية ثقافية.
- ٤ - ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم ١٦ ألفاً وذلك وفق اتفاقية إدارية.
- ٥ - ربط النقد التونسي بالفرنك.
- ٦ - ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.
- ٧ - يكون استغلال الثروة المعدنية وفقاً على الشركات الفرنسية والتونسية.

وعاد أبو رقية إلى تونس في شوال ١٣٧٤ هـ (أول حزيران ١٩٥٥م)، وبعد

يومين وقعت الاتفاقية الفرنسية التونسية والتي عرضت فرنسا فيها الاستقلال مع كثير من التحفظات، فلم يتقبل الشعب الاتفاقية التي أبرمت حينذاك، وواجهوها بالاضطرابات، وكان على رأس هذه المعارضة صالح بن يوسف، فاضطرت فرنسا اخر الأمر الى الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد مع احتفاظها بقاعدة بنزرت البحرية وذلك في شعبان ١٣٧٥ هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦ م). وانتخب الحبيب بورقيبة رئيساً للجمعية الوطنية، وشكل أول وزارة استقلالية ضمت وزارة للخارجية. وعقدت اتفاقية جديدة مع فرنسا في منتصف (حزيران) تنازلت بموجبها فرنسا عن تحفظاتها، فأعلن بعد يومين عن تشكيل جيش تونس، وألغيت المحاكم الفرنسية في ١٩ شعبان ١٣٧٦ هـ (العشرين من آذار ١٩٥٧ م) وألغيت الملكية في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦ هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧ م) وانتخب أبو رقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية المستقلة.

وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها الكامل وشرعت تبنى نفسها من جديد على أسس عصرية حديثة. ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وكان آخرها جلاء الفرنسيين عن قاعدة بنزرت ١٣٧٣ هـ (١٩٦٣ م)، وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتنظيم الحزب الدستوري وهو الحزب الوحيد الحاكم في تونس.

أما في الميدان الدولي فقد أبدت تونس نشاطاً كبيراً. فقد انضمت تونس إلى الجامعة العربية ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) وإلى هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦ م)، وعقدت معاهدات إخاء مع ليبيا ومراكش (١٩٥٧ م)، كما تعاونت مع الثورة الجزائرية وقدمت لها الأرض التونسية قاعدة انطلاق، واتبعت مع الدول العربية سياسة مستقلة قد تتعارض أحياناً مع مجموعة الدول العربية وهذا ما جمد نشاطها ضمن الجامعة العربية مرات وجعل اشتراكها في مؤتمرات القمة محدوداً. وانصرفت تونس الى التعاون مع الدول الغربية واعتمدت على معوناتها في التنمية الاقتصادية. أما حاكم تونس الحبيب بورقيبة فقد جدد انتخابه لرئاسة تونس مدى الحياة، فاستبد في حكمه، واستعبد الشعب، وخالف مبادئ الإسلام، وتصرف باستهتار بعيداً عن كل القيم ولما مقته الشعب خافت الدول النصرانية من نشاط الحركة الإسلامية، فاستبدله برجل أكثر فتوة هو رئيس الوزراء زين العابدين بن علي

وذلك في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ م).

كان زين العابدين بن علي وزيراً للداخلية في وزارتي محمد مزالي، ورشيد صفر، ثم كلف بالوزارة الأولى في ٩ صفر ١٤٠٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧ م)، وبعد أقل من شهر قام بحركته ونحى الحبيب بورقيبة عن الحكم، وتسلم مكانه، فعادت الحيوية إلى الحكم التونسي المرتبط مع استبدال شخصية الحاكم.